وقـــائع طـــاولـــة المـــدى المـــســـتـــديـــرة

مـــســـتـــقـــبـــل الـــنـــفـــط الـــعـــراقـــي

القـسـم الخـامـس والأخيـر

بعد عدد متنوع من المداخلات التي قدمها المحاورون المشاركون في جلسة الطاولة تعقيباً على ورقة العمل الممتلئة التي تقدم بها الدكتور ثامر الغضبان، وتناولت مختلف حلقات القطاع النفطي في العراق توقفنا في الحلقة السابقة عند الاستهلال الذي قدمه الغضبان لتوجهات النقاش، و يستطرد اليوم في الرد على مداخلة كل مشارك حيث يقول:

الدكتور ثامر الغضبان

محمد شريف ابو ميسم

الاستاذ سهيل تحدث عن النوايا، وأنا لا أريد أن أتحدث عن النوايا الأمريكية، اذ ان نواياهم واضحة، ومصلحتهم واضحة، فهم منذ سنين يشجعون –وتتذكرون منظمة الطاقة الدولية التي صارت على أثر ١٩٧٣ حيث موضوع المقاطعة، لقد أنشأوا منظمة الطاقة الدولية وباشروا بمجموعة من العمليات، أولها تقليل الاعتماد على نفط الأوبك وايجاد مصادر انتاج خارج الأوبك.ثم الذهاب الى مصادر أخرى غير النفط، والذهاب الى خارج (الوقود الاحفوري) بتشجيع الطاقات الجديدة والمتجددة.. كل هذه الفعاليات المختلفة قد وصلت مداها، حيث وجدوا –اذا تذكرتم تقريراً لرئيس المخابرات الأمريكية قبل الحرب قدمه الى الكونكرس – قال لهم سيبقى اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط لسنوات طويلة وبالفعل الآن فان الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك حوالي ٢٢ الى ٢٤ مليوناً في اليوم، وهي تنتج ٨ ملايين برميل وتستورد الباقي، وستستمر بهذا الشكل، وموضوع الاعتماد على نفط الشرق الأوسط سيستمر، وعليه فان من مصلحتها أن تشجع الانتاج حتى تتقلص الأسعار.. ولكنني أتكلم عن نوايانا نحن العراقيين، فعندما نختلف بوجهات النظر فلنناقش الكلام، حيث اتخمنا منذ ١٩٥٨ من مفردات (هذا حزب عميل وذلك قانون مشبوه..) وأخطر شيء أن نجد أنفسنا في جدل معطل، فاذا وقع العراق وهذه المرة الرابعة في جدل معطل (أن لا نطور طاقاتنا الانتاجية) ينبغي ان نتساءل أين هي مصلحة العراق؟ فاذا وقعنا في هذا الجدل المعطل، فان كل الزيادات التي ستأتي سيأخذها غيرنا وهذا واضح من الأرقام، فللأسف الشديد فان العراق انتقل من المرتبة الثانية في الأوبك، وصار في المرتبة ١١ والآن هو في المرتبة السابعة، فهل تريدون للعراق أن يبقى بهذا الشكل؟... أما موضوع هل نبقى كما نحن عند المعدل الحالي؟ وهنالك وجهة نظر أخرى محترمة أيضا تقول: ياأخوان انتبهوا نعم لدينا خلافات، حيث ان الاقليم يريد دوراً أكبر والى آخره، ولنفرض انه سينتج مليون برميل بعد خمس سنوات، طيب كم هو انتاج العراق؟ ستة ملايين؟ سبعة ملايين؟ طيب ركز على الستة والسبعة وحاول ان تستوعب هذا المليون من خلال هذه الآلية التي تقول ان الموارد يجب أن تأتي الى الصندوق الاتحادي.. ولا أريد أن أقول ان رأيك غلط أو صح، حيث ان وجهات النظر المتعددة موجودة وهي من الاهمية لك ولأولادك وأحفادك، بحيث اننا لا نستطيع أن ننساه وهذه مشكلتنا كعراقيين، في الموضوع السياسي والاقتصادي المرتبط بالسياسي الذي هو النفط، نحن مهتمون جدا ويمكن ان دولاً أخرى لاتخوض في مثل هكذا نقاشات وتترك للنخب، وأنا هنا لا أطالب أن تترك للنخب بدليل انني جالس بينكم لأناقش الموضوع، وان ما أخشاه هو التأجيل.. أما موضوع شركات النفط الوطنية الأربع، فان هذه الشركات تشغيلية ياأخوان تنتج وهي لا تتعاقد ولاتضع الخطط.. دائما كان العقل موجود في بغداد في وزارة النفط عندما حلت النفط الوطنية العراقية.. طيب.. هل نحولها الى عقل وجسم في نفس الوقت؟ فسوف يكون لدينا انقسام في القرار، من الذي ينسق خطط هذه الشركات الأربع؟ من الذي يقول ان هذا المشروع مجد بشكل أكثر؟.. أنا لا أؤيد حقيقة ان نبقى على الوضع الراهن.. أن نعطي الشركات صلاحيات لاغراض ممارسة مهامها وأنا أتفق معك ١٠٠٪ ولكن لابد من حل الاشكالية، من الذي ينظم ويضع السياسات ومن الذي يتعاقد.. النقطة الأخرى تتعلق بالموارد.. حيث ان جميع الموارد عندما تأتي تستقطع التكاليف السيادية، وفيما يخص المحافظات والوزارات الاتحادية عدا اقليم كردستان الذي يأخذ حصته بعد أن تلبى الكلف السيادية والحاكمة والمشاريع الاستراتيجية، البقية بأكملها تدخل ضمن الموازنة الاتحادية وجميعها تسن وشرع بقانون اتحادي، والسؤال هو هل هذا الأمر هو الجيد؟ بالتأكيد هنالك اختلاف في الرؤى والمصالح والمواقف.. كيف ياترى نستطيع أن نقلص هذه الفجوة؟ هنالك موضوع آخر ضمن ذات الموضوع، وهو ان الكمارك وضريبة الدخل وغيرها من الموارد الاتحادية في كل الأقاليم والمحافظات، هذه الموارد تجبى لمصلحة موارد الحكومة الاتحادية، وهذا ما موجود في نص المشروع.. أما فيما يتعلق بصلاحية مجلس النواب، فهنالك رأيان.. صلاحية مجلس النواب يشرع ويراقب، وان قانون النفط لن يمر الامن خلال مجلس النواب فعليه يكون مجلس النواب هو الذي يقرر بخصوص هذا القانون هل يريد صلاحيات أكثر فيه؟.. وقد طرحت من قبل بعض السادة النواب آراء رصينة.. ومثال على ذلك.. ان في حالة كان الاستثمار يفوق ٥٠٠ مليون دولار على سبيل المثال، ينبغي أن يأتي العقد الى مجلس النواب للمصادقة عليه وهذا رأي موجود.. ورأي آخر يقول: مادام القانون قد شرع بموافقة مجلس النواب، اذن نطلق يد السلطة التنفيذية، لكي لا نعطل ادارة العملية النفطية ونعطل قدراتنا في تنمية الطاقات التصديرية والانتاجية وتطوير الصناعة النفطية وفي نهاية المطاف مجلس النواب هو الذي يراقب، واذا كان هنالك من خلل فله الحق أن يتدخل.. أما موضوع التوقيع وموضوع العقود والتأكيد على الاستثمار والنشاط الوطني وموضوع عقود الخدمة وأخيرا موضوع المشاركة في الاستكشاف مع الضوابط بموافقة مجلس النواب.. فان الرأي هو ذاته الذي تقدمت به، وهو أمر مطروح وهنالك موضوع الادارة العقلانية.. من الذي يقرر ان هذه الادارة عقلانية أم لا؟ في الاقليم على سبيل المثال وهذه مشكلة فيها وجهات نظر مختلفة حول هذا الموضوع.. أما عقود المشاركة في الانتاج، فاذا كان الشخص يريد أن يسرع في تطوير الطاقة الانتاجية، الشركة توفر له هذا الشيء، لماذا؟ لان المستثمر يريد أن يسترجع استثماراته بسرعة فينتج بطاقة ويبني المشروع بسرعة والخ.. ما نقطة الضعف الأساسية في عقود المشاركة بالأنتاج؟.. اضافة الى انها طويلة الأمد – وعقود الخدمة يمكن أن تكون طويلة الأمد – انها تضع في العقد احترازات وضمانات قد تكون معطلة لقوانين الدولة.. هذا الذي لايعرفه الكثير من الناس مع احترامي لكم، حيث يضع نقاطاً قانونية في العقد بحيث تحميه من التطورات والتقلبات المستقبلية الخ.. وعليه تكون سيطرته على العقد وعلى تطبيقات العقد قوية جدا ليس كما هو عقد الخدمة.. أما من ناحية الملكية أو ما يسمى بتسجيل الاحتياطي، فاذا افترضنا ان له ١٠٪ ربح في النفط المنتج فهو من حقه من الناحية المحاسبية العالمية أن يسجل هذا الاحتياطي المستقبلي له.. وعليه يقوي مركزه المالي، من ناحية أخرى فانه يسجل صعودا بالطاقة الانتاجية (بعد أن يسترجع الكلف) يهمه أيضا أن يحسن الاستخلاص من المكامن الصعبة والمكلفة الخ؟.. أما هل هي معمول بها؟ نعم معمول بها في ٨٣ دولة، ولست مدافعا هنا، اذ انني لست متحمسا لعقود المشاركة بالانتاج، ولكنني ايضا غير متخوف منها..لماذا..؟ فلو فرضنا ان الصفقة التي وضعت والآلية التي وضعت في المسودة.. ان السياسة النفطية التي ستعدها وزارة النفط كمسودة تتقدم بها الى المجلس الاتحادي، هذا المجلس أول ما سيتكون فانه سيكون من ١٤ شخصاً، ويفترض في رأي المجموع أن يكون هنالك الرأي الراجح.. هل نذهب بعقود المشاركة في الصحراء الغربية؟ ولا نمنح عقود المشاركة بالنسبة الى الحقول المكتشفة اذن ليس هنالك عامل المخاطرة والمجازفة، وأنا متأكد من خلال حواراتي في مؤتمرات عالمية.. ان كبريات الشركات العالمية مستعدة لأن تدخل العراق في عقود الخدمة.. لماذا؟.. ويقولونها بوضوح وأفهمها.. انهم مستعدون في أي عقد يذهبون ما دام العقد يولد تدفقاً نقدياً ايجابياً، بمعنى ان لا يخسر.. في شمال الكويت على سبيل المثال، اذ ان الكويتيين ومنذ عشر سنوات يتحدثون– والبرلمان يمنعهم – عن عقود خدمة لتطوير حقول مطورة حاليا ومنتجة في الصابرية والروضتين الخ وهي عقود خدمة فقط، ليس فيها موضوع المشاركة بالانتاج وهي تولد لهم حافزاً مادياً وتدفقا نقديا ايجابياً.. أقفز الى موضوع القطاع الخاص، ولنقرأ في القانون ص ٢٥ المادة ١٥ من النص الأول (شباط) – تهدف حكومة جمهورية العراق الى تطوير قطاع خاص فعال ومؤهل وقادر على المساهمة بشكل جوهري في العمليات النفطية –وذكرنا العمليات النفطية وليست خدمات بما فيها العقود –بما في ذلك تملك تراخيص التنقيب والانتاج سواء وحده أو مع شركات دولية، الا ان هذه التنمية وفي جميع الأحوال يجب أن تنصاع الى الغايات المنصوص عليها في هذا القانون فيما يتعلق بالكفاءة المهنية، لذلك فان حاملي تراخيص التنقيب –بمعنى الشركات الأجنبية –مدعوون الى متابعة التعاون والمساهمة مع المبادرات الجديدة والمؤهلة من قبل القطاع الخاص –فما الذي تريد أكثر من هذا النص؟ –.. وفيما يخص الشفافية في طرح قانون النفط والغاز.. هذا نعم ولا.. اذ ما من أحد منكم لم يطلع على القانون من خلال وسائل الاعلام وحتى قبل أن يكتمل سواء في العراق أو خارج العراق.. وفي وقتها طالبت أن ينشر ولكن هناك رأي قال ينبغي أن يكتمل وهذا الكلام في ١١/١٨ في العام الماضي.. وفي النهاية نشر.. وأعتقد ان هذا القانون حصل عليه نقاش كبير جدا.واذا أخذنا بقية القوانين فان الآلية المعتمدة في مجلس النواب حين تعد مسودة قانون، حيث تقرأ قراءة أولى ثم تقرأ قراءة ثانية وفي الثالثة يكون التصويت وهذا القانون قرئ ١٠٠ مرة ولم يشرع بعد.. أما لماذا لا تعلن عقود اقليم كردستان؟ وهذا صحيح.. وقبل أيام ظهر وزير النفط وسئل بهذا السؤال فأجاب لم أطلع ولم أرها.. أما عملية استخراج النفط بمعزل عن هيئة استثمار.. قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ يستثني دخول الاستثمار في القطاع النفطي الاستخراجي لان هذا موضوع ملكية عامة.. أما المصافي أو المشتقات النفطية، فقد صدر بها قانون... أما موضوع ٢ الى٣ مليار للاستكشاف، فان الأمر لايتعلق بالأموال فقط، والاستكشاف غير مكلف.. وعادة الاستكشاف النفطي في العالم تتحمل الشركة المستكشفة كلف الاستكشاف، وفي حالة فشلها فانها تترك البلد وتسلم الارض وكل النفقات تتحملها هي، الموضوع أعمق من ذلك، حيث تطرقت ومعي بعض الاخوان المتداخلين الى فجوة المعرفة الان نحتاج الى كفاءة مهنية وكفاءة ادارية وكفاءة مالية، مجموعة من القدرات المهنية مطلوبة.. أما أسعار المنتجات فانني أتفق معكم، وهذا يقودنا الى ان زيادة طاقات الانتاج في العراق لم تعد غير مكلفة أو بسيطة، حيث كنت في اسطنبول في حزيران الماضي ضمن مؤتمر دولي عن الطاقة وتكلم وزير النفط الاماراتي قائلا: ان عروضا تقدم لنا تعادل من ٢ الى ثلاثة مرات الكلفة التخمينية التي أعدت في نهاية عام ٢٠٠٦ لهكذا مشاريع، والآن تأتينا عروض في اللجنة الاقتصادية الى وزاراتنا، تزداد كثيرا عن الكلف التخمينية التي أعدت في نهاية السنة الماضية، وهنالك شركات خدمات ومقاولات وكذلك بالتجهيز والتصاميم، لديها من العمل ما يعادل متراكم سنتين، وهذه للمعلومة ان علينا أن نتعامل مع وضع جديد وهذا أمر اعتيادي عندما يزداد سعر البرميل تترتب عليه أمور أخرى حيث تدخل كثير من الحقول غير المجدية سابقا، تدخل في الانتاج.. يحدث تنافس في النشاط.. يحدث تنافس في الاستثمار... أما بالنسبة الى تعدد نسخ القانون التي تحدث عنها الأخوان، فانني أود أن أوضح هذا الأمر: نسخة شباط جاءت من اللجنة الى مجلس الوزراء.. عادة هكذا مسودات وكل مسودات القوانين تذهب أولا الى مجلس شورى الدولة ليناقشها ويعدلها ومن ثم تذهب الى مجلس الوزراء، فجاءت الى مجلس الوزراء ونوقشت مناقشة أولية وأعطيت نسخ الى السادة الوزراء، استغرقوا اسبوعاً في جلسة خاصة يوم ٢/٢٦ نوقشت مرة أخرى وأقرت المسودة بالاجماع وأرسلت الى مجلس شورى الدولة، ومجلس شورى الدولة استغرق نحو ٧٠ يوماً تمت دراستها واعاد صياغتها اللغوية وازال التكرار واعاد التنظيم حيث المتخصصون من رجال القانون.. وفي رأيي ماقاموا به كان نحو الأحسن، حيث حسنوا الصياغة وحسنوا التنظيم ولكن في ذات الوقت ألغوا الاتفاقات السياسية التي اتفقت عليها اللجنة، وعلى سبيل المثال لا الحصر.. المجلس الاتحادي يشكل مجلس خبراء –له للمساعدة – كيف يتم ذلك؟.. وهذا الموضوع بقينا نناقشه لأسابيع وصار الرأي أن يعينوا بالاجماع لمدة سنة قابلة للتمديد، من مهنيين عراقيين وأجانب الخ.. وهذه أيضا تعرضت للانتقاد، حيث تساءل بعضهم لماذا أجانب.. وعندما يرى مجلس شورى الدولة مثل هكذا قضايا يرى انها عجيبة غريبة، فقال: يشكل مكتب من الخبراء يقوم المجلس الاتحادي بوضع آلية التعيين والمكافأة والمدد الخ.. لكن التوافقات بسبب الاختلاف في المصالح والنوايا تريد الأمر مغلقاً.. هنالك خوف أن نرجع الى المركزية.. أن يكون مكتب الخبراء في بغداد بكامل أعضائه ذا رؤية مركزية وان أي مسودة عقد ستأتي من الاقليم سوف تتوقف في مكتب الخبراء، هنالك مخاوف جدية وهكذا.. أما بالنسبة الى موضوع العقود القديمة فكان هنالك شقان في مادة واحدة .. ان العقود التي وقعها أقليم كردستان، تقوم حكومة أقليم كردستان بمراجعتها وتعديلها بما يتفق مع الدستور والقانون مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الموضوعية ويكون قرارمكتب الخبراء بعد تعديلها. فيما يخص الحقول التي أبرمت في السابق من جانب وزارة النفط أشد من ذلك.. حيث لاتوجد ظروف موضوعية. ثانيا تقدم الى المجلس الاتحادي وهو الذي يقرر.. فعندما جاءت مسودة القانون الى مجلس شورى الدولة وجد مفارقة بين هذا وذاك، فوضع الاثنين في خانة واحدة.. ثم جاءت هذه النسخة الى مجلس الوزراء وأقرها وأرسلت في الشهر السابع الى مجلس النواب... أما موضوع الملاحق الأربعة: فلاتوجد هنالك ملاحق، فما هي الملاحق؟ اذ ان ملاحظات مجلس شورى الدولة تقول ان هنالك ملاحق.. وهذه الملاحق هي مجرد جداول أربعة فيها أسماء الحقول –حقول منتجة – حقول مكتشفة تؤول الى شركة النفط الوطنية –حقول مكتشفة تتولى وزارة النفط أو الاقليم في التفاوض عليها كل حسب اختصاصه –وأخيرا الرقع الاستكشافية.. هذا حصل عليه اختلاف.. الذي يريد أن يدعم قوة المركز يقول اتفقوا على الملاحق كما يريدها هو أي ٢٧ حقلاً ٢٥ تذهب الى شركة النفط الوطنية أي انه يقوي شركة النفط الوطنية، والذي على الضد يريد غير ذلك يريد أن يتفق قبل البرلمان، ان شركة النفط الوطنية لديها ١٥ حقلاً وان حقولاً عملاقة وكبيرة تخرج من النفط الوطنية مثل (الحلفاية ومجنون..الخ) وهذه المواقف مثبتة في المراسلات وفي وسائل الاعلام.. ولكن برز هنالك رأي آخر من التحالف الكردستاني مفاده: لنؤجل موضوع الملاحق، لان هذا الموضوع يسبب لنا عقدة التأخير، وصار الرأي أن يؤجل النظر في الملاحق الأربعة بعد اقرار القانون ويتولى ذلك المجلس الاتحادي للنفط والغاز.. وعلى قرار تأجيل النظر في الملاحق هنالك موقفان مختلفان، فكلاهما يريد أن تقر الملاحق ولكن من وجهات نظر مختلفة، واحد يريد دوراً صغيراً لشركة النفط الوطنية وليس ٩٣٪ من الاحتياطي.. وآخر يرى ان ذلك لايكفي وانما يريد معه حق الاستكشاف بيد الوطنية ولاتجعلها تنافسية، بل اجعلوها احتكاراً مثلما كان في السابق.. أما بخصوص عقود أقليم كردستان فقد وقعت قرابة عشرين عقداً، وهنالك تصريح للدكتور آشتي، حيث انه يتحسس من كلمة غير قانونية التي يذكرها وزير النفط، ويقول: كلما نسمع هذه الكلمة نزيد في توقيع العقود –أما بخصوص صندوق المستقبل فقد كان هنالك نص ونص واسع جدا وضعناه في البداية وصار عليه اختلاف ايضا.. من الذي يقرر كم يذهب الى صندوق المستقبل.. لنفترض ان الدولة قالت ان ١٠٪ تذهب الى صندوق المستقبل وهذا يعني ١٠٪ من الوارد خرجت مثل الواردات السيادية وعليه تكون حصة الأقليم ضمن سقف أصغر..أما موضوع الاحتياطي النفطي فان هذا الموضوع ساوضحه في مثالين.. الأول هو ان السعودية لديها احتياطي نفطي كبير، ولكنها بقيت تراقب الدول الأعضاء في الثمانينيات حيث ان الجميع كان يزيد الا انها بقيت عند قرابة ١٦٠ مليار برميل، الى حين ١٩٨٧ فأعلنت انها تملك ٢٦٠ مليار برميل وقالوا ان هذه الزيادة تاتي نتيجة اعادة النظر في معامل الاستخلاص، لم يكن لديها في ذلك الوقت جهد استكشافي كبير سواء كان نشاط جيو فيزيائي سايز ميك أو نشاط حفر استكشاف وتقييم، وهذا الاعلان كبير جدا ولم يلاق اعتراضاً في الأويك من ناحية أخرى بعض الدول يشكك في احتياطيات بعض الدول الأخرى ويقول هذه مبالغ فيها بناءا على دراسات مستقلة ويعطي رقم يصل الى نحو ٦٠ أو ٧٠ ٪ من الاحتياطي المعلن.. وأنا في نظري ان ليس هذا هو المهم، فأحيانا يحصل لدينا جدل، ولكن المهم كم هي طاقتك الانتاجية في الميناء.. وهنا هو التأثير في السوق اذا أراد أن يؤثر في السوق والمهم هي الموارد.. وصار التوجه أن يكون حتى الاستكشاف لاغراض التطوير، فلا نذهب للاستكشاف الافقي وانما نذهب الى أماكن عندما نستكشفها فلا نتركها حتى نزيد من طاقاتنا الانتاجية.. نعم الأوبك تحرص على تطمين المستهلكين وكلما تزداد الاسعار تصبح فرص البدائل أكبر وأكثر والمناطق غير اقتصادية كنفط السجيل والرمل النفطي في كندا والنفط الثقيل جدا والحقول الصغيرة المتروكة، هذه جميعها ترجع الى الخدمة بحيث تنافس الأوبك لذلك فان الأوبك تحرص على أسعار منصفة وسوق مستقرة، ولا تستغربوا أن تهبط الأسعار، وانا لست منجماً ولكن لدي فكرة عن هذا الأمر، فالذي يرجع الى التاريخ يجد ان السعر فيه دورات.. أما بالنسبة الى موضوع الاستثمار الأجنبي.. نعم.. يجب أن نكون متناسقين.. فيما يخص الجدولين ١و٢ نحن لم نغلق الباب.. فشركة النفط الوطنية عندها صلاحيات أن تعمل شراكات وان تتعاقد عقود خدمة وعقود ادارة.. اذا احتاجت الاستثمار حسب ما يريد مجلس ادارة الشركة فلها الحق في ذلك، ولكن ليست هنالك عقود مشاركة في الانتاج.. انت لست مع العقود الطويلة الأمد، نعم ليس هنالك اختلاف كبير ولكن هنالك حد أدنى، اذ انها ليست رغبة جانب واحد، هنالك جانبان ينبغي أن يتصافحا حتى يكون هنالك عقد.. فلذا لم تعط شيئاً مقبولاً (مغرياً) لشركة ما فلا تتوقع انها تأتيك.. فليس هنالك عقد لشركة تأتي تستكشف وتطور حقلاً وتعطيه خمس سنوات أو عشر سنوات هذه القضايا جدا صعبة.. فالايرانيون عملوا ما يسمى بنظام (الباي باك) فلم ينجحوا كثيرا به.. ونحن قبل الحرب قمنا باعداد صيغة جديدة طورت التجربة الايرانية وشاهدنا نقاط الضعف فيها وأعطيت مدة زمنية تتراوح بين ١٠ الى ١٢ سنة ولكن الشريك الأجنبي هو الذي يقوم بالعملية التشغيلية، بمعنى انه ليس مجرد أن يجلب استثماراً وانما يطور ويشغل ويستوفي من خلال عمولة.. ليس له الحق على الاطلاق بالمشاركة في الانتاج كما هي عقود الانتاج..

أما موضوع التحكم في النفط العراقي فإنه حتى المشاركة في الانتاج الذي تم توقيعه في فترة النظام السابق في عقد غرب القرنة وعقد الأحدب.. النفط في داخل الارض وفي المنشآت السطحية وفي الانبوب وصولا الى الميناء ملك الدولة العراقية، وحصة المقاول الأجنبي من الربح على سبيل المثال عندما تتحول الى الناقلة، في حينها يصير تحت تصرفه، عدا ذلك هي ملك الشعب وعليه نفس الشيء في هذا القانون.

حينما نقع في جدل معطل لا نستطيع تطوير طاقاتنا الانتاجية.

ليس المهم ان يكون الاحتياطي كم .. المهم كم هو الانتاج؟

في الهم الاقتصادي

حكاية الدينار والأصفار المنتظر الغاؤها

حسام الساموك

ماذا يحصل لو استيقظ أي منا ليجد أن كل ألف دينار من محفظته قد حذفت منه ثلاثة أصفار؟ وبغض النظر عن احتفاظه نظريا بالقيمة الحقيقية للمبالغ التي يمتلكها ألا يجدر بالمؤسسة النقدية المعنية بفرض مثل ذلك الاجراء أن تمهد له بحملة كفيلة بترويض المواطن على التعاطي بذلك المستجد غيرالمألوف خاصة أن وزير المالية يبشر بهذا المشروع منذ سنتين ولم يتوقف لحظة والبنك المركزي المعنى الأول والأخير يلتزم الصمت ان لم نقل ينفي في أحيان كثيرة تبني مثل تلك السياسة؟.

بعيدا عن الاستطراد في ذلك الهاجس نقول ان في الافق ما يؤشر لهذا المشروع لكن القضية تتركز في توقيت مثل هذا الاجراء الذي يبدو أنه ليس معجلا،لكننا في كل الأحوال لابدّ من تأشير توجهاته واعتماد ضمانات كفيلة بتحقق الفائدة المفترضة من تبنيه،والاّ فما الجدوى من الاقدام على مشروع قد يربك التداولات النقدية المحلية وربما الاقليمية ان لم تكن ثمة فوائد متحققة من ذلك الاجراء؟.

ان الهدف المعلن والمقترض لمشروع حذف الأصفار من أية عملة السعي لتحسين الأداء الاقتصادي عبر الحد من مؤشرات التضخم ورفع القدرة الشرائية للوحدة النقدية وهي الدينار عندنا،وعادة ما يجري ذلك مترافقا مع اجراءات اصلاحية تتناسب مع طبيعة البيئة الاقتصادية وأنماط الأداءالذي تعتمده،والاّ فاذا ماترك هذا الاجراء من دون غطاء داعم لتوجهاته فسرعان ما يتعرّض لنكسة كالتي تعرّض لها اجراء تعزيز سعر صرف الدينار مقابل الدولار فلم يفلح البنك المركزي في تحقيق حلمه بالحد من مؤشر التضخم من خلال تخفيض الدولار بنسبة عشرين بالمئة من أسعاره السائدة في حينه،ممّا أدى الى واقع مفزع اذ أخفق في خفض أسعار السلع والخدمات التي كان يفترض أنها تنخفض بمستوى انخفاض سعر الدولاربل تفاقم الوضع بسبب عشوائية تداولات السوق لترتفع تلك الأسعار بنسب متصاعدة وترفع مؤشرات التضخم الى أعلى ممّا كانت عليه برغم تبجح بعض البيانات الدعائية التي تدّعي بأن التضخم الذي بلغ للعام الحالي ٢٠/٤ بالمئة يعني ان انخفاضا قد حصل في مؤشراته عمّا هو عليه في مثيله للعام الماضي البالغ أكثر من ٥٠ بالمئة، من دون أن تجرؤ على الاقرار بأن المؤشر هذا العام سجل مضافا للعام الذي سبقه لأنه حسب بطريقة ملتوية لم تعتمد سنة قياسية أساسا كان يفترض أن تكون مثلا سنة ٢٠٠٤ ليسجل أي متغير سلبي أو ايجابي مؤشرا لما يتحقق في معدلات التضخم.

ويكفي أن نذكّر بما اعتمدته تركيا منذ عامين هنا حينما ألغت ستة أصفار من عملتها بإجراء واحد بعد أن تفاقم التضخم في البلد الى الحد الذي أصبح فيه رغيف الخبز بستة ملايين ليرة وثمن فنجان القهوة بأربعة ملايين ليرة،لكن الاجراء لم يحقق النجاح المنتظر منه لأنه جاء كما بدا منفردا ولم تعززه اجراءات اقتصادية ساندة.فيما يمكن أن نضرب مثالا متقابلاً بتجربة الليرة الايطالية التي جنبها الاقتصاد الايطالي اشكاليات الاصفاروهموم الاعيب الحلقات الطفيلية حين تداعى الايطاليون لتجاوز الأزمة الاقتصادية في أعقاب هزيمة بلادهم في الحرب العالمية الثانية، فاستعادوا قوة اقتصادهم وظلت الليرة الايطالية مثلا طوال العقود الثلاثة الأخيرة بنفس مستوى مقاربتها للدولارحيث يعادل الأخير ألفا من الليرات الايطالية،وبالرغم من ذلك مازال الاقتصاد الايطالي واحدا من أقوى الاقتصادات العالمية،اذن ليس ضروريا أن يتعادل أو يشابه النقد مثيله من عملات العالم ليغدومتيناو هناك أمثلة شتى تؤكداستشهادنا مثل الين الياباني او الروبل الروسي،لكن عملية زرع لأصفار يمكن أن تكون حافزا معنويا يلعب دوره كماأسلفنا باجراءات اقتصادية ساندة تتضافر جميعها في مواجهة الأزمةالقائمة لتعزيزقيمة الدينار وتحسين الأداء لاقتصادي عموما.

ان الهدف المعلن والمقترض لمشروع حذف الأصفار من أية عملة السعي لتحسين الأداء الاقتصادي عبر الحد من مؤشرات التضخم ورفع القدرة الشرائية للوحدة النقدية

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠